

The Grammatical Disagreement Between the Basran and Kufan Schools on the Accusative Constructions: The Direct Object as a Case Study

الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في المنصوبات: المفعول به أنموذجاً

Tuqa Omar Al-Mashaqbeh*

تقى عمر المشاقبة¹

¹ Ph.D. in Arabic Language Philosophy, Al al-Bayt University, Jordan.

¹ دكتوراه في فلسفة اللغة العربية- جامعة آل البيت- الأردن.

* Corresponding Author: Tuqa Al-Mashaqbeh (drtuqaomar@gmail.com)

* الباحث المراسل: تقى المشاقبة (drtuqaomar@gmail.com)



This file is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Accepted

قبول البحث

2026/8/12

Revised

مراجعة البحث

2026/8/6

Received

استلام البحث

2026/7/26

DOI: <https://doi.org/10.31559/IJALLS2026.8.2.3>

Abstract:

Objectives: The study aims to elucidate the nature of this disagreement, demonstrate the impact of methodological differences on the interpretation and analysis of the grammatical phenomenon, and draw upon Quranic applications as a basis for examining these issues.

Methodology: This study examines the long-standing grammatical dispute between the Basran and Kufan schools concerning the governing element responsible for assigning the accusative case to the direct object, a central issue in the theory of grammatical governance ('amal). It seeks to re-examine this question through the earliest grammatical sources, uncover the theoretical foundations underlying the two schools' positions, and demonstrate how their methodological differences shaped their understanding of the concept of the grammatical governor and its role within the structure of the Arabic verbal sentence.

Conclusion: The study concludes that the disagreement between the Basran and Kufan grammarians concerns the source of grammatical governance rather than the accusative status of the direct object itself. It demonstrates that the Kufan arguments primarily establish the close syntactic relationship between the verb and the subject without conclusively proving their joint participation in grammatical governance. The findings further indicate that distinguishing between predicative relations and governing relations provides a more precise understanding of the concept of the grammatical governor. On the basis of textual analysis, critical evaluation, and Qur'anic evidence, the study ultimately supports the Basran position that the verb alone governs the accusative case of the direct object, while acknowledging the Kufan contribution in emphasizing the significance of syntactic structure in explaining grammatical relations.

Keywords: Grammatical Governance, Grammatical Disagreement; the Basran; the Kufan; the Direct Object; al-Anbārī.

الملخص:

الأهداف: تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة هذا الخلاف، وبيان أثر اختلاف المنهج في توجيه الظاهرة النحوية وتحليلها، مع الاستناد إلى التطبيقات القرآنية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال الرجوع إلى المصادر النحوية المؤسسة، وفي مقدمتها كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن للفراء، والإنصاف للأنباري، ثم تحليل النصوص ومناقشة أدلة الفريقين في ضوء مفهوم العامل، مع التمييز بين المستوى الصناعي للإعراب والمستوى البنيوي للعلاقات التركيبية، وربط ذلك بالتطبيقات القرآنية التي تمثل مجالاً لاختبار صلاحية كل مذهب في تفسير الظاهرة النحوية.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن الخلاف بين المدرستين ينصرف إلى تفسير مصدر العمل الإعرابي، لا إلى إثبات نصب المفعول به، وأن أدلة الكوفيين تؤكد قوة الارتباط التركيبي بين الفعل والفاعل أكثر مما تثبت اشتراكهما في العمل. كما انتهت إلى أن التمييز بين العلاقة الإسنادية والعلاقة العالمية يساهم في إعادة ضبط مفهوم العامل، وأن التطبيق القرآني والتحليل النقدي يعززان ترجيح مذهب البصريين القائل بأن الفعل وحده هو العامل في نصب المفعول به، مع الإفادة من الرؤية الكوفية في إبراز أثر البنية التركيبية في تفسير العلاقات النحوية.

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي؛ الخلاف النحوي؛ البصريون؛ الكوفيون؛ المفعول به؛ الأنباري.

الاستشهاد

Citation

المشاقبة، تقى. (2026). الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في المنصوبات: المفعول به أنموذجاً. *المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية*, 8 (2), 87-96.

Al-Mashaqbeh, T. O. (2026). The Grammatical Disagreement Between the Basran and Kufan Schools on the Accusative Constructions: The Direct Object as a Case Study. *International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies*, 8 (2), 87-96. <https://doi.org/10.31559/IJALLS2026.8.2.3> [In Arabic]

المقدمة:

يُعَدُّ علمُ النَّحو من العلوم التي عُنيت بتفسير بنية اللغة العربية، والكشف عن العلاقات التي تنتظم مكوناتها داخل التركيب، إذ لم يقتصر الدرس النحوي على ضبط أواخر الكلمات، بل تجاوز ذلك إلى البحث في العلل والعوامل التي تفسّر الظواهر النحوية وتبيّن أسسها. ويُعَدُّ بابُ المنصوبات من أبرز الأبواب النحوية التي تكشف عن طبيعة العلاقة بين مكونات الجملة العربية، إذ تتنوّع فيه العوامل المؤثرة بين اللقظية والمعنوية، ويبرز المفعول به بوصفه أحد أهم أبواب المنصوبات التي شغلت عناية النحاة؛ لما يرتبط به من قضايا تتصل ببنية الجملة العربية، وحدود العلاقة بين الفعل ومرفوعاته ومنصوباته، ولا سيما ما يتعلّق بتحديد العامل في نصبه، ويُصنّف المفعول به في اصطلاح النحاة ضمن الفضلات، والمقصود بالفضلة هنا ما زاد على عمدة الإسناد في أصل تركيب الجملة، لا ما كان زائداً عن المعنى أو مستغنى عنه في كل سياق؛ فقد تقتضي طبيعة بعض الأفعال المتعدية ذكر المفعول به لاستكمال المعنى وتحديد جهة وقوع الفعل. ويقوم هذا التصنيف على النظر في البنية الإسنادية للجملة؛ إذ تتمثل عمدتها في المسند والمُسند إليه، في حين يرتبط المفعول به بالفعل بوصفه معمولاً له ومتعلّقاً بحدثه، ومن هذه الزاوية يمكن أن يتصل مفهوم الفضلة بمسألة العامل في المفعول به من جهة الكشف عن طبيعة العلاقة التركيبية بين الفعل ومفعوله، غير أن هذا الاتصال لا يعني أن وصف المفعول به بالفضلة كان منشأً للخلاف بين البصريين والكوفيين في عامله؛ إذ إن مدار الخلاف عند الفريقين هو تحديد مصدر العمل الإعرابي في المفعول به، أهو الفعل وحده كما ذهب إليه البصريون، أم الفعل والفاعل معاً كما ذهب إليه الكوفيون. ومن ثمّ، فإن اعتبار المفعول به من الفضلات يفيد في تفسير موقعه من البنية التركيبية، لكنه لا يُتخذ سبباً مباشراً لتفسير نشأة الخلاف العاملي.

إنّ نظريّة العامل من أهمّ القضايا التي قامت عليها الصناعة النحوية العربية؛ إذ سعى النحاة من خلالها إلى تفسير العلاقات الإعرابية بين عناصر التركيب، والكشف عن الجهة التي تُحدث الأثر في المعمول من رفع أو نصب أو جرّ. ولم يكن البحث في العامل بحثاً مقصوراً على العلامة الإعرابية الظاهرة، بل اتصل بتحديد طبيعة العلاقة بين أجزاء الكلام، ومعرفة العنصر الذي يمتلك القدرة على إنشاء الحكم الإعرابي. وقد كان الخلاف في عامل نصب المفعول به من أبرز المسائل التي ظهر فيها اختلاف المنهج بين المدرستين البصرية والكوفية؛ إذ لم يختلف الفريقان في أصل كون المفعول به منصوباً، وإنما اختلفوا في تفسير مصدر هذا النصب؛ أهو الفعل المتعدي وحده، باعتباره حامل معنى الحدث والتعديّة؟ أم أنّ الفعل والفاعل يشتركان في إحداث هذا الأثر؟ أم أنّ العامل راجع إلى معنى المفعولية كما ذهب بعض الكوفيين؟

قد انعكس هذا الخلاف على تصور المدرستين لطبيعة العمل النحوي؛ فالبصريون نظروا إلى العامل بوصفه عنصراً مؤثراً له حضور في التركيب، ولذلك جعلوا الأصل في العمل للفعل والحرف، ولم يجعلوا الاسم عاملاً إلاّ بدليل. أمّا الكوفيون فقد وسّعوا دائرة العامل بالنظر إلى قوة الترابط بين عناصر الجملة، فجعلوا بعض العلاقات التركيبية سبباً في إحداث العمل، ويتضح أنّ الكوفيين توسّعوا في الاحتجاج بالسماع، فلم يقتصروا على قبائل أو رواة بعينهم، بل عدّوا كل ما ثبتت روايته عن العرب صالحاً للاحتجاج والقياس. كما لم يشترطوا كثرة الشواهد في بناء القاعدة النحوية، وإنما اكتفوا بصحة المسموع، مما أكسب منهجهم قدراً من المرونة والتوسع في الاستنباط (العسكري، 1219، ص 28). ومن هنا فإنّ دراسة عامل النصب في المفعول به لا تكشف عن اختلاف في الحكم الإعرابي فقط، بل تكشف عن اختلاف أعمق في منهج تفسير الظاهرة النحوية: أيرتبط العمل بعنصر واحد محدد في التركيب، أم أنّه نتيجة تفاعل مجموعة من العناصر؟

التمهيد:

مفهوم الخلاف النحوي:

يقع الخلاف بين العلماء نتيجة لإعمال عقولهم في قضايا العلم التي يبحثونها، والخلاف بين علماء النحو كثير؛ يحسن قبل الحديث عن هذا الموضوع بيان معنى الخلاف:

حصر ابن فارس مادة "خلف" في ثلاثة أصول: "أحدها أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قُدام، والثالث: التغبّر، وأما قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه؛ أي مختلفون، فمن الباب الأول؛ لأنّ كل واحد منهم يُنحّي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه" (ابن زكريا، دت، ص 210، 213)، وقال الشريف الجرجاني: "الخلاف: مُنازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق، أو لإبطال باطل" (الجرجاني، 1413، ص 89).

كان أول خلاف نحوي ظهر منسوباً لإحدى المدرستين ما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أبي جعفر الرّؤاسي، وهذا الخلاف لم يكن أكثر من مذاكرة، وعرض وجهات نظر مختلفة، والرّد عليها أحياناً، فلم يكن لها عمق الخلاف المنهجي الذي ظهر فيما بعد، فكثيراً ما تراه يورد ليونس، والخليل، وهما شيخاه أقوالاً يخالفهما، ويعبر عنها بقوله: "وزعم الخليل"، وقوله: "وزعم يونس"، فلم يبلغ الخلاف النحوي في عصر الخليل وأبي جعفر -الذي تُجمع المصادر على بصريته- حدّ التنافس بين مدرستي البصرة والكوفة، كما لم يتخذ آنذاك طابع الجدل الحاد، وإنّما تبلور هذا الخلاف، واتخذ صورة التنافس العلمي الواضح في عهد سيبويه والكسائي، إذ شهدت المرحلة التي قادها هذان العلّمان تمايز مناهج المدرستين، واستقلال كل منهما بمسار علمي خاص في الدرس النحوي، ولا سيما بعد أن قرب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوهم بترية أولادهم، وأغدقوا عليهم؛ لما كان بين أهل الكوفة وبني العباس من ودّ لم يتهيأ لأهل البصرة؛ فتمسكوا بدينهم التي نالوها على يد الخلفاء، ووقفوا بالمحصار للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية (الطويل، 1985، ص 25، 26).

منذ عصر سيبويه والكسائي بدأت تتبلور مسائل الخلاف النحوي التي عبّرت عن اختلاف المنطلقات الفكرية بين مدرستي البصرة والكوفة. ويذهب

الدكتور شوقي ضيف إلى رأي مفاده أن الأخفش كان العامل الأبرز في فتح آفاق هذا الخلاف، وممهداً لظهور مدرسة الكوفة وغيرها من المدارس النحوية اللاحقة؛ إذ يرى أنه هو الذي أسس لبدايات التمايز المدرسي في الدرس النحوي، لما امتلكه من سعة الاطلاع على لغات العرب، وعمق في الفهم، وحدة في الذكاء، الأمر الذي دفعه إلى مخالفة أستاذه سيبويه في عدد من القضايا النحوية المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم (ضيف، 1119، ص 95)، ويقول عن الأخفش أيضاً: "فهو الذي فتح له وللبراء - أي للكسائي والبراء - أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريحها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد"، و"إنه هو أيضاً الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتماد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم" (ضيف، ص 156).

يتبين مما سبق أن الخلاف النحوي لم يكن مجرد تباين في الآراء أو اختلاف في الأحكام، بل مثل ظاهرة علمية نشأت عن تباين مناهج الاستدلال وطرائق الاحتجاج بين النحويين. وقد تطوّر هذا الخلاف من مناقشات علمية هادئة في بدايات الدرس النحوي إلى اتجاهاتٍ مدرسية واضحة المعالم في عصر سيبويه والكسائي، حتى غدا سمة بارزة من سمات التراث النحوي، وأسهم في إثراء البحث اللغوي، وتوسيع آفاق النظر والاجتهاد، وإبراز تعدد الرؤى في تفسير الظواهر النحوية.

عرض المسألة:

تقوم الجملة الفعلية المتعدية على علاقة ثلاثية العناصر: فعلٍ يدلُّ على حدثٍ، وفاعلٍ يُنسبُ إليه ذلك الحدث، ومفعولٌ به "يدل على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً أو نفياً، ولا تُغير لأجله صورة الفعل" (الأندلسي، 2011، ص 420)، "والمراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعقل إلا به" (الأنصاري، 2020، ص 226)؛ أي تعلقه بالفعل. ويُعدّ المفعول به أبرز المنصوبات؛ لأنه يمثل الأصل في دلالة المفعولية (إبراهيم، 2012، ص 55)، وقد اتفق النحاة على أن الاسم الواقع عليه الفعل يُعربُ مفعولاً به منصوباً، غير أنهم اختلفوا في تحديد العامل الذي يشكل الأساس "لبيان العلاقات بين أجزاء التركيب" (القرطبي، 1979، ص 45). فذهب البصريون إلى أن الفعل وحده هو العامل في نصب المفعول به ورفع الفاعل؛ لأنَّ الفعل هو الذي يحمل معنى الحدث والتعديّة، ويؤيد هذا التصور ما يفهم من كلام ابن جني في حديثه عن مراتب الدلالة؛ إذ قرر أن الفعل يجمع ثلاث دلالات متلازمة: دلالة لفظية على الحدث، ودلالة صناعية تكشف عن صيغته وزمنه، ودلالة معنوية تقتضي وجود الفاعل. وقد جعل الدلالة اللفظية والصناعية أقوى من الدلالة المعنوية؛ لأنهما قائمتان في بنية اللفظ نفسه، أما الدلالة على الفاعل فإنها لا تُدرك إلا بطريق الاستدلال. ويكشف هذا التصور عن أن الفعل هو أصل البنية في الجملة الفعلية، والعنصر الذي تنبني عليه العلاقات النحوية؛ إذ يحمل في ذاته معنى الحدث والتعديّة، ومنه تنشأ الحاجة إلى الفاعل والمفعول معاً. ومن ثم فإن جعل الفعل مصدرًا للعمل الإعرابي ينسجم مع هذا التصور؛ لأن القوة المؤثرة ترتبط بالعنصر الذي اجتمعت فيه الدلالات الأصلية، لا بما يُستدل عليه بعد تمام دلالة الفعل. وعلى هذا الأساس يلتقي تحليل ابن جني مع المذهب البصري في إسناد عمل نصب المفعول به إلى الفعل وحده، مع بقاء الفاعل ركناً أساساً في تحقيق الإسناد، لا شريكاً في إحداث العمل الإعرابي (ابن جني، 2015، ص 105).

إنَّ الأسماء - في الأصل - لا تعمل، في حين ذهب جمهور الكوفيين إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً؛ لأنَّ المفعول لا يتحقق إلا بعد اجتماعهما، ورأوا أن الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد في التركيب. وذهب بعضهم إلى جعل العامل هو الفاعل وحده، أو إلى إرجاع العمل إلى معنى المفعولية والفاعلية (الأنباري، 2003، ص 66). ويظهر من هذا الخلاف أن القضية ليست متعلقة بإثبات أثر الفعل في المفعول به، فذلك أمرٌ مشتركٌ بين الفريقين، وإنما تتعلق بتحديد مصدر القوة العاملة: هل هي في الفعل ذاته، أم في العلاقة القائمة بين الفعل والفاعل؟ ولهذا فإنَّ العودة إلى المصادر المؤسسة للمذهبين تكشف عن أن التصور البصري لم يبدأ مع كتب الخلاف المتأخرة، بل له جذورٌ في تحليل سيبويه لبنية الجملة الفعلية، ثم جاء المبرد فطوّر هذا الأصل وربطه بدلالة الفعل ومعنى الحدث، بينما مثّلت معالجة الفراء جانباً من التصور الكوفي في النظر إلى العلاقة بين عناصر التركيب.

أولاً: مفهوم العامل في المفعول به وطبيعة الخلاف فيه

يُعَدُّ البحث في عامل نصب المفعول به من المسائل المركزية في نظرية العمل النحوي؛ لاتصاله بتحديد الأساس الذي تقوم عليه العلامة الإعرابية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين عناصر الجملة الفعلية. فالمفعول به يمثل أحد أهم المكونات التي يتعدى إليها الفعل، إذ لا يكتمل معنى كثير من الأفعال المتعدية إلا بذكر الاسم الواقع عليه أثر الحدث. ومن هنا نشأ السؤال النحوي: ما الجهة التي أحدثت هذا النصب؟ أهو الفعل وحده بما يحمله من معنى التعديّة؟ أم أن الفعل لا يستقل بذلك، وإنما يشترك معه الفاعل؛ لكون الحدث لا يتحقق إلا به؟ أم أن الأمر يرجع إلى معنى المفعولية ذاته كما ذهب بعض الكوفيين؟ ولا يتعلق هذا الخلاف بإثبات كون المفعول به منصوباً؛ فذلك أمرٌ مستقرٌّ في الاستعمال العربي، وإنما يتصل بتفسير مصدر العمل الإعرابي، وحدود مفهوم العامل، وهل يقتصر على العنصر اللفظي المؤثر أم يشمل العلاقات التركيبية القائمة بين أجزاء الجملة. ويكشف هذا الخلاف عن اختلاف أعمق في منهج النظر إلى الجملة العربية؛ فالبصريون نظروا إلى العامل بوصفه قوة مؤثرة يُنسبُ إليها الأثر الإعرابي مباشرةً، ولذلك مالوا إلى تقليل العوامل وجعل الفعل أصلاً في باب العمل. أما الكوفيون فقد اتجهوا إلى ملاحظة الروابط الداخلية في التركيب، فجعلوا العلاقة بين الفعل والفاعل أساساً في تفسير عمل المفعول به. ومن هنا فإنَّ دراسة هذه المسألة لا ينبغي أن تقتصر على عرض قول الفريقين كما أورده أصحاب كتب الخلاف، بل تقتضي العودة إلى الأصول النحوية الأولى التي تشكلت منها هذه الآراء، ولا سيما عند سيبويه والمبرد والفراء، ثم النظر في كيفية صياغة الأنباري للخلاف بين المدرستين.

ثانياً: الأساس النظري للمسألة الخلافية

تكشف نصوص النحاة الأوائل عن أنَّ الفعل كان يمثل محور بناء الجملة الفعلية؛ إذ ارتبط به طرفا الإسناد: الفاعل من جهة نسبة الحدث إليه، والمفعول به من جهة وقوع الحدث عليه. غير أنَّ هذا الارتباط لم يكن عند جميع النحاة على مستوى واحد؛ فبعضهم نظر إليه من جهة الصناعة الإعرابية، وبعضهم نظر إليه من جهة البنية الكلية للجملة. ويظهر عند سيبويه أنَّ الفعل هو مركز التعدية في الجملة؛ إذ عقد أبواباً يبين فيها انتقال أثر الفعل إلى الاسم الذي يقع عليه الحدث، فجعل المفعول تابعاً للفعل من جهة المعنى والعمل، فقال: "هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول، والمفعول الذي تعدَّاه فعله إليه" (سيبويه، 1988، ص34)، ويكشف هذا النصُّ عن أنَّ سيبويه ينظر إلى العلاقة بين الفعل والمفعول من جهة التعدية؛ فالفعل هو الذي يتجاوز فاعله إلى غيره، وهو الذي يحدّد الحاجة إلى المفعول به. ولا يدلُّ كلامه على جعل الفاعل شريكاً في إحداث هذا العمل، بل يظهر أنَّ وظيفة الفاعل عنده مرتبطة بالإسناد، بينما وظيفة المفعول مرتبطة بتعدية الفعل. وهذا الأصل يتفق مع طريقة سيبويه العامة في تفسير العمل؛ إذ كان يربط الأحكام الإعرابية بالجهة التي يظهر منها التأثير، ولا يجعل مجرد الارتباط بين العناصر دليلاً كافياً على ثبوت العاملية.

ثالثاً: مذهب الكوفيين في عامل نصب المفعول به وأصول استدلالهم

يُعَدُّ مذهب الكوفيين في عامل نصب المفعول به امتداداً لطريقتهم في النظر إلى الظواهر النحوية من خلال العلاقات القائمة بين عناصر التركيب؛ فلم ينظروا إلى الفعل بوصفه عنصراً مستقلاً عن الفاعل في إحداث الأثر، بل رأوا أنَّ الفعل والفاعل يشكلان معاً وحدة تركيبية يكتمل بها معنى الحدث، ومن ثمَّ كان لهما أثرٌ في نصب المفعول به. وقد عرض الأنباري هذا الاتجاه عند حديثه عن اختلاف النحويين في العامل، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، وذهب بعضهم إلى أنَّ العامل هو الفاعل، ونصَّ هشامُ بن معاوية صاحب الكسائي على أنَّك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائماً، تنصبُ زيداً بالتاء، وقائماً بالظن، وذهب خلفُ الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل وحدة عمل في الفاعل والمفعول جميعاً" (الأنباري، ص66)، و"حجة الأولين أن الفعل مؤثر في الفاعل والمفعول جميعاً" (العسكري، 1986، ص263)، ويكشف هذا النصُّ عن أمرين مهمين في دراسة المذهب الكوفي: أولهما: أنَّ الكوفيين لم يكونوا أصحاب رأي واحد في تحديد العامل، بل ظهرت داخل مدرستهم اتجاهات متعددة؛ فمنهم من جعل العامل مركباً من الفعل والفاعل، ومنهم من نسب العمل إلى الفاعل، ومنهم من اتجه إلى تفسير معنوي قائم على معنى المفعولية والفاعلية. وثانيهما: أنَّ القول الأشهر عنهم، وهو اشتراك الفعل والفاعل في العمل، لا ينبغي فهمه على أنَّه إنكارٌ لعمل الفعل، وإنما هو توسيعٌ لمفهوم العامل بحيث يشمل العلاقة التي ينشأ عنها التركيب الفعلي كاملاً.

أساس المذهب الكوفي: الفعل والفاعل وحدة تركيبية

بنى الكوفيون رأيهم على أصل مفاده أنَّ المفعول به لا يتحقق إلا بوجود فعلٍ وفاعلٍ؛ لأنَّ الحدث لا يتصور في الجملة العربية إلا منسوباً إلى فاعلٍ، ولذلك رأوا أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحدٍ في التركيب. وقد نقل الأنباري حجتهم بقوله: "إنما قلنا إنَّ العامل في المفعول النصب هو الفعل والفاعل معاً؛ لأنَّه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعلٍ وفاعلٍ، لفظاً أو تقديرًا، إلا أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحدٍ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه" (الأنباري، ص66). ولا يخفى أنَّ هذا التعليل يكشف عن طبيعة المنهج الكوفي؛ إذ انتقلوا من ملاحظة الترابط بين عناصر الجملة إلى تفسير العمل الإعرابي من خلال هذا الترابط. فالفعل عندهم لا يعمل في المفعول منفصلاً عن الفاعل؛ لأنَّ الفاعل جزءٌ من البنية التي يتحقق فيها الحدث. غير أنَّ هذا الأصل يحتاج إلى تمييز دقيق بين أمرين: أحدهما العلاقة المعنوية التي تجعل الفعل والفاعل وحدةً إسناديةً، والآخر العلاقة العملية التي يترتب عليها حدوث العلامة الإعرابية. فإثبات قوة الارتباط بين الفعل والفاعل لا يعني بالضرورة ثبوت اشتراكهما في العمل.

أدلة الكوفيين على اشتراك الفعل والفاعل في العمل

استند الكوفيون إلى مجموعة من الأدلة التي رأوا أنَّها تدلُّ على أنَّ الفاعل بمنزلة جزءٍ من الفعل، ومن ثمَّ يكون له أثرٌ في العمل.

الدليل الأول: اتصال علامات الفاعل بالمفعول

قالوا: "إنَّ إعراب الفعل في الأمثلة الخمسة يقع بعده، نحو: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، ولولا أنَّ الفاعل بمنزلة حرفٍ من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده (الأنباري، ص66). فوجه استدلالهم أنَّ اتصال علامات الرفع بالفعل في الأفعال الخمسة يدلُّ على شدة اتصال الفاعل بالفعل، حتى صار كالجزء منه. ويظهر من هذا الدليل اعتماد الكوفيين على الملاحظة الصرفية؛ إذ جعلوا اتصال الضمير بالفعل علامةً على وحدة العنصرين. غير أنَّ الباحثة ترى أنَّ هذا الدليل وإن كان يكشف عن قوة العلاقة بين الفعل والفاعل من جهة البناء الصرفي، إلا أنَّه لا يثبت بالضرورة انتقال هذه العلاقة إلى مجال العمل الإعرابي؛ لأنَّ اتصال عنصرٍ بآخر في البنية لا يستلزم أن يكون عاملاً فيه. فقد تتداخل العناصر في التركيب من غير أن تشارك في إحداث العلامة الإعرابية، وهو الفرق الذي سيشكل محور مناقشة الباحثة لهذا الخلاف.

تحليل أصول المذهب الكوفي:

تكشف أدلة الكوفيين عن رؤية تركيبية للجملة العربية؛ إذ لم يدرسوا الفعل والمفعول بمعزلٍ عن السياق الذي يردان فيه، بل نظروا إلى الجملة بوصفها نظاماً متكاملًا تتفاعل عناصره. وهذه النظرة تمثل جانباً مهماً في التفكير النحوي؛ لأنها تبرز أنَّ العمل لا يحدث في فراغ، وأنَّ المعنى التركيبي له أثرٌ في توجيه الأحكام النحوية. لكنَّ موطن المناقشة ليس في إثبات الترابط بين الفعل والفاعل؛ فهذا أمرٌ لا خلاف فيه، وإنما في الانتقال من إثبات هذا الترابط إلى جعله سبباً في إحداث النصب. فالعلاقة الإسنادية شيء، والعلاقة العملية شيء آخر؛ ولذلك يحتاج القول باشتراك الفاعل في العمل إلى دليل يتجاوز مجرد الملازمة التركيبية.

رابعاً: استكمال أدلة الكوفيين ومناقشتها في ضوء مفهوم العامل

لم يقتصر احتجاج الكوفيين على بيان قوة الاتصال بين الفعل والفاعل في الأفعال الخمسة، بل أقاموا مذهبهم على جملة من الشواهد التي رأوا أنها تكشف عن شدة الارتباط بين الفعل والفاعل، حتى جعلوهما بمنزلة الشيء الواحد في تفسير عمل المفعول به. وقد نقل الأنباري عن الكوفيين سبعة أوجه استدلوها بها على هذا الأصل، نعرضها فيما يأتي مع مناقشتها في ضوء مفهوم العامل الإعرابي وحدوده (الأنباري، ص 66-67).

الدليل الثاني: تغير بنية الفعل بسبب اتصال ضمير الفاعل به

احتج الكوفيون بأن الفعل تتغير صورته عند اتصال ضمير الفاعل به، نحو: (ضربتُ) و(ذهبتُ)، إذ تسكن لام الفعل عند اتصال تاء الفاعل به؛ دفعا لاجتماع الحركات المتوالية في كلمة واحدة. ورأوا أن هذا التغير دليل على أن ضمير الفاعل ليس عنصراً خارجاً عن الفعل، بل هو بمنزلة جزء من بنيته، لما أحدثه من أثر ظاهري في صورته (الأنباري، ص 66). ويكشف هذا الاستدلال عن اعتماد الكوفيين على ملاحظة الظواهر الصرفية في تفسير العلاقة بين الفعل والفاعل؛ إذ انتقلوا من ملاحظة التأثير الذي يحدثه الضمير في بنية الفعل إلى القول بقوة اتصاله به، ومن ثم عدوه جزءاً من الوحدة التي يصدر عنها العمل. غير أن الباحثة ترى أن هذا الدليل - مع قيمته في الكشف عن طبيعة العلاقة الصرفية بين الفعل وفاعله - لا يثبت بالضرورة مشاركة الفاعل في العمل الإعرابي؛ لأن التأثير في البنية الصوتية أو الصرفية للفعل يختلف عن التأثير في العلامة الإعرابية للاسم. فليس كل عنصر يؤثر في صورة الكلمة يكون عاملاً في غيره، إذ لكل من التصريف والإعراب مجاله الخاص.

الدليل الثالث: إلحاق علامة التانيث بالفعل

ومن أدلة الكوفيين كذلك أن "يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً" (الأنباري، ص 66)، نحو: (قامتُ هنتُ)، قالوا: لو لم يكن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل لما لحق الفعل التانيث؛ لأن التانيث من خصائص الأسماء، فدل ذلك على قوة الصلة بين الفعل والفاعل. وقد نظر الكوفيون إلى مطابقة الفعل للفاعل في التانيث على أنها مظهر من مظاهر تأثير الفاعل في الفعل، وجعلوها قرينة على أن العلاقة بين الطرفين تتجاوز مجرد الإسناد إلى نوع من الاندماج التركيبي.

ويستفاد من ذلك أن هذا الدليل يكشف عن علاقة المطابقة بين الفعل والفاعل، وهي علاقة ثابتة في النظام العربي، لكنها تختلف عن علاقة العامل بالمعمول؛ لأن المطابقة تقوم على التوافق في الخصائص النحوية، أما العمل الإعرابي فيتعلق بإحداث علامة مخصوصة في الاسم. ومن ثم فإن موافقة الفعل لفاعله في التذكير والتانيث لا تجعل الفاعل عاملاً في نصب المفعول به.

الدليل الرابع: تركيب (حبذا)

احتج الكوفيون أيضاً بتركيب (حبذا)، فقالوا إن العرب "ركبت الفعل: (حب) مع اسم الإشارة (ذا) حتى صاراً بمنزلة شيء واحد" (الأنباري، ص 67)، وحكم على مجموعهما بحكم واحد، فدل ذلك على إمكان أن يكون الفعل وما اتصل به وحدة تركيبية واحدة. غير أن هذا المثال لا يتصل اتصالاً مباشراً بمسألة عامل نصب المفعول به؛ لأنه يتعلق بظاهرة التركيب والجمود في بعض الأساليب العربية، وليس فيه مفعول به حتى يستدل به على جهة نصبه. بناء على ما سبق يتضح أن قيمة هذا الدليل تكمن في الكشف عن أصل عام في منهج الكوفيين، وهو ميلهم إلى تفسير الظواهر من خلال وحدة التركيب، غير أن نقل هذا الأصل إلى باب العامل الإعرابي يحتاج إلى دليل خاص يتعلق بعلاقة الفعل بالمفعول به.

الدليل الخامس: بقاء أثر ضمير الفاعل في بعض الأبنية

من أدلتهم ما ذكره في النسب إلى (كنت)، فقالوا: (كنتي)، فرأوا أن بقاء تاء الفاعل في النسب يدل على أنها بمنزلة حرف من أصل الفعل، ولو لم تكن كذلك لما بقيت (الأنباري، ص 67). وهذا الدليل - كسابقه - يتجه إلى بيان قوة الاتصال بين الفعل وضمير الفاعل، لكنه لا يتجاوز مجال البنية اللفظية إلى مجال العمل الإعرابي؛ لأن بقاء عنصر في التركيب لا يعني بالضرورة أنه أصبح عاملاً في غيره.

الدليل السادس: إلغاء الفعل في بعض التراكيب

واحتج الكوفيون أيضاً بإلغاء بعض الأفعال، نحو قولهم: "زبد ظننت منطلقاً"، فقالوا: لو لم تكن الجملة والفعل والفاعل بمنزلة المفرد لما جاز إلغاء الفعل؛ لأن العمل يكون في المفردات لا في الجمل (الأنباري، ص 67). ويكشف هذا الدليل عن محاولة الكوفيين تفسير العلاقة بين أجزاء الجملة من خلال وحدة المعنى والتركيب، غير أن الباحثة ترى أن إلغاء العامل في بعض السياقات لا يدل على اشتراك عناصر الجملة في العمل، وإنما يدل على أن بعض الأفعال قد تخرج عن أصل عملها في مواضع مخصوصة.

الدليل السابع: تثنية الفعل في بعض الأساليب

من أقوى أدلتهم قولهم في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: 24] قولهم إن تثنية الفعل هنا دليل على أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء، فلما ظهرت في الفعل دل ذلك على قوة اتصاله بالفاعل (الأنباري، ص 67). غير أن هذا الاستدلال إنما يكشف عن الصلة القوية بين الفعل والفاعل من جهة المطابقة والدلالة، ولا يدل على أن الفاعل أصبح جزءاً من العامل في نصب المفعول به؛ إذ فسّر جمهور النحاة هذه الظاهرة بحمل الفعل على معنى التثنية أو لوجود علامة تدل على الفاعلين، لا بإثبات عاملية الفاعل.

مناقشة أدلة الكوفيين:

بعد استعراض أدلة الكوفيين يتضح أن معظمها يدور حول قضية مركزية، وهي إثبات قوة العلاقة بين الفعل والفاعل؛ فقد اعتمدوا على اتصال الضمائر، والمطابقة في التانيث، وبعض الظواهر الصرفية والتركيبية. ويظهر من خلال دراسة هذه الأدلة أنها تكشف عن جانب مهم في تحليل الجملة

العربية؛ إذ تؤكد أنَّ الفعل لا يُدرس بمعزلٍ عن فاعله، وأنَّ العلاقة الإنسانية بينهما تمثل أساس بناء الجملة الفعلية.

استند الكوفيون في تقرير مذهبهم إلى أن اشتراك الفعل والفاعل في نصب المفعول به ليس ممتنعاً في القياس؛ لأن النحاة قد أثبتوا اشتراك عاملين في موضع آخر، وهو رفع الخبر بالمبتدأ والابتداء معاً عند البصريين، فكما اجتمع الاسمان في إحداث الرفع هناك، جاز عندهم أن يجتمع الفعل والفاعل في إحداث النصب هنا. ورأوا أن المفعول به لا يتحقق إلا بعد اكتمال الفعل بفاعله، ولذلك غُذَّ الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد في العمل. كما احتجوا بأن المفعول لو كان منصوباً بالفعل وحده لوجب أن يليه مباشرة، فلما جاز الفصل بين الفعل والمفعول بالفاعل دلَّ ذلك - في نظرهم - على أن الفعل لا يستقل بالعمل، وإنما يشاركه الفاعل في إحداثه. وبذلك أقام الكوفيون مذهبهم على القياس على مسألة المبتدأ والخبر، وعلى اعتبار الفعل والفاعل وحدة تركيبية يترتب عليها عملها في المفعول به (الحموز، 1997، ص157).

غير أنَّ موطن الخلاف الحقيقي لا يكمن في إثبات هذه العلاقة، فهي أمرٌ متفقٌ عليه، وإنما يكمن في تفسير أثرها؛ فهل يؤدي هذا الترابط إلى جعل الفاعل شريكاً في العمل الإعرابي؟ أم أنه يظلُّ علاقةً تركيبيةً ودلاليةً لا تصل إلى مرتبة العاملية؟ ومن هنا يظهر الفرق المنهجي بين المدرستين؛ فالكوفيون جعلوا وحدة التركيب أساساً في تفسير العمل، بينما ميَّز البصريون بين العلاقة التركيبية والعامل الإعرابي، فجعلوا الفعل المتعدي هو المصدر المباشر لنصب المفعول به.

رابعاً: مذهب البصريين في عامل نصب المفعول به وأصوله عند سيبويه والمبرد

يقوم مذهب البصريين في عامل نصب المفعول به على أصلٍ منهجيٍّ مؤداه أنَّ الفعل هو العامل في معولي الجملة الفعلية: الفاعل والمفعول به، وأنَّ اختلاف العلامات الإعرابية بينهما راجع إلى اختلاف الوظيفة التي يقتضها الفعل؛ فالفاعل مرفوعٌ لكونه مسنداً إليه، والمفعول منصوبٌ لكونه واقعاً عليه أثر الفعل. ولم يرد عن سيبويه في الكتاب تقريرٌ نظريٌّ مستقلٌ بصيغة: "العامل في المفعول هو الفعل وحده"، كما نجده عند المتأخرين في كتب الخلاف، إلا أنَّ بناءه النحوي يدلُّ على هذا الأصل؛ إذ جعل الفعل محور العلاقة بين عناصر الجملة، وربط نصب المفعول بتعدي الفعل إليه، لا بمشاركة الفاعل في هذا العمل. ومن ذلك قوله في تقسيم أبواب الفعل المتعدي وغير المتعدي: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول، والمفعول الذي تعدَّاه فعله إليه" (سيبويه، ص34). ويكشف هذا النص عن أنَّ سيبويه جعل جهة التعدي قائمةً بالفعل نفسه؛ إذ نسب الوصول إلى المفعول إلى الفعل، فقال: "تعدَّاه فعله إليه"، ولم يجعل الفاعل طرفاً مشاركاً في إحداث هذا الأثر. كما يظهر من معالجة سيبويه لأبواب الأفعال المتعدية أنَّ الفعل هو الذي يطلب المفعول بحسب معناه؛ فالأفعال تختلف في لزومها وتعديتها تبعاً لطبيعة الحدث الذي تدلُّ عليه، فمنها ما يكتفي بالفاعل، ومنها ما يحتاج إلى مفعول يقع عليه الحدث، وهذا يدلُّ على ارتباط العمل بمعنى الفعل وقدرته على التعدي. ومن هذا المنطلق فإنَّ الفاعل عند سيبويه وإن كان ركناً أساسياً في بناء الجملة الفعلية، إلا أنَّ وظيفته تختلف عن وظيفة العامل؛ فهو الاسم الذي أسند إليه الفعل، وليس عنصراً يشارك في إحداث العلامة الإعرابية للمفعول به. فوجود الفاعل ضروريٌّ من جهة تمام الإسناد، أما النصب فمتعلِّقٌ بالفعل من جهة التعدي. وسار المبرد على هذا الأصل؛ إذ جعل اختلاف آثار الأفعال تابعاً لاختلاف معانيها، فبعضها يقتصر على الفاعل، وبعضها يتجاوز إلى المفعول، وهو ما يرسِّخ أنَّ التعدي وصفٌ للفعل لا للفاعل (المبرد، 1994، ص102)؛ إذ لا يجعل المفعول به مرتبطاً بوجود الفاعل من جهة العمل، وإنما يربطه بالفعل الذي يقتضي بطبيعته وجود متعلِّقٍ يتجه إليه أثره. فقولنا: "ضرب زيد عمراً" إنما كان فيه "عمرو" منصوباً لأنَّ فعل الضرب من الأفعال المتعدية، لا لأنَّ "زيداً" شاركه في هذا النصب. وبهذا يتضح أنَّ التصور البصري يقوم على الفصل بين الإسناد والعمل؛ فالإسناد علاقة تجمع الفعل بالفاعل، أما العمل فهو أثر إعرابي يصدر عن العامل، والعلاقة بين الفعل والفاعل لا تستلزم أن يكون كلٌّ منهما عاملاً في غيره. وقد نقل الأنباري هذا الأصل في سياق عرضه للخلاف بين المدرستين فقال: "وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً" (الأنباري، ص66). ويُفهم من هذا النقل أنَّ مذهب البصريين لا يقوم على إنكار دور الفاعل في بناء الجملة، وإنما يقوم على تحديد مجال هذا الدور؛ فالفاعل طرفٌ أساسيٌّ في الإسناد، لكنه ليس عاملاً في نصب المفعول به. وعليه فإنَّ أساس المذهب البصري يتمثل في جعل العامل عنصراً محدداً يمكن نسبة الأثر إليه، وهو الفعل المتعدي؛ لأنَّ معنى التعدي الكامن فيه هو الذي يفسر انتقال الحدث من الفاعل إلى المفعول.

ويستفاد من هذا التصور البصري أنَّ قيمة هذا المذهب لا تكمن في مجرد تحديد العامل، وإنما في وضع حيزٍ فاصلٍ بين الوظائف النحوية؛ إذ لم يجعلوا كلَّ عنصرٍ له أثر في بناء المعنى مؤثراً في العمل الإعرابي، بل ميزوا بين العلاقات التي تنشأ لتكوين الجملة والعلاقات التي ينشأ عنها الإعراب.

خامساً: أدلة البصريين على أنَّ الفعل وحده عامل في نصب المفعول به ومناقشتها

لم يذهب البصريون إلى القول بأنَّ الفعل وحده عامل في نصب المفعول به اعتماداً على مجرد اختيارٍ نظريٍّ، وإنما أقاموا مذهبهم على جملة من الأصول التي تتصل بمفهوم العامل وطبيعة العمل الإعرابي في العربية. فأساس مذهبهم أنَّ العامل هو العنصر الذي يحدث الأثر الإعرابي مباشرة، وأنَّ هذا الأثر لا ينسب إلى كلِّ ما يرتبط بالتركيب من جهة المعنى أو الملازمة، بل إلى ما ثبتت له القدرة على العمل في كلام العرب. وقد لخص الأنباري مذهب البصريين في قوله: "وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً" (الأنباري، ص66)، وهذا النقل يدلُّ على أنَّ البصريين جعلوا الفعل أصل العمل في الجملة الفعلية؛ لأنه العنصر الذي يحمل معنى الحدث، ومنه تنشأ الحاجة إلى ما يتعلَّق به من فاعلٍ أو مفعولٍ. فالفاعل يرتبط بالفعل من جهة الإسناد، والمفعول يرتبط به من جهة وقوع الحدث عليه، ولكلِّ علاقة مجالها الخاص. ففي قولنا "كتب الطالب الدرس"، فإنَّ معنى الكتابة هو الذي اقتضى وجود شيء يقع عليه أثر الكتابة، فكان "الدرس" مفعولاً به منصوباً بالفعل. أما "الطالب" فهو صاحب الحدث، ووظيفته بيان من قام بالفعل، لا إحداث علامة النصب في غيره. ويؤيد هذا أنَّ الأفعال تختلف في تعديتها باختلاف معانيها؛ فبعض الأفعال يكتفي بالفاعل، وبعضها

يتجاوزُهُ إلى المفعول، وهذا الاختلافُ راجعٌ إلى طبيعة الفعل نفسه، لا إلى الفاعل الذي يقع بعده.

تري الباحثة أنَّ هذا الدليل يمثل جوهر التصور البصري؛ لأنه يربط العمل بالمعنى الملازم للعامل، فلا يجعل النصب نتيجة وجود الفاعل في التركيب، وإنما نتيجة كون الفعل متعدياً في أصل دلالتِهِ.

الدليل الثاني: إنَّ الفاعلَ ليس من أبواب العمل في الأسماء

يرى البصريون أنَّ الأصل في الأسماء أنَّها غيرُ عاملة، ولا يُعدل عن هذا الأصل إلا بدليل يثبت خروج الاسم عن حاله الأصلية. والفاعل اسمٌ مرفوعٌ بالفعل، ووظيفته الأساسية أنَّه مسندٌ إليه، لا أنَّه عاملٌ في غيره. وعلى هذا فإنَّ القول بأنَّ الفاعل يشارك الفعل في نصب المفعول به يقتضي نقله من وظيفة إلى وظيفة أخرى؛ إذ يصبح بعد أن كان اسماً مبيّناً لصاحب الحدث عاملاً في إحداث علامة إعرابية في اسم آخر، وهذا يحتاج إلى دليلٍ مستقلٍّ. ويظهر هذا الفرق في أنَّ الفاعل لا يملك القدرة على نصب المفعول به إذا انفصل عن الفعل، فلا يقال: "زيدٌ عمراً" على معنى إحداث النصب؛ وإنما ظهر أثر النصب بسبب الفعل المتعدي الذي دخل في التركيب.

الدليل الثالث: أنَّ تعدد العوامل في موضع واحدٍ خلاف الأصل

يقوم منهج البصريين على تقليل العوامل وعدم إثبات عاملٍ إلا عند الحاجة، ولذلك رأوا أنَّ وجود عاملٍ ظاهرٍ قادرٍ على تفسير العمل يغني عن إضافة عاملٍ آخر. فإذا كان الفعل قد ثبت له العمل في المفعول به من جهة التعدية، فلا حاجة إلى القول بمشاركة الفاعل له؛ لأنَّ إثبات عاملين لأثرٍ واحدٍ دون ضرورة يؤدي إلى توسُّع في نظرية العمل لا تدعو إليه طبيعة التركيب.

ويكشف هذا الأصل يمثل إحدى السمات المنهجية للمدرسة البصرية؛ إذ كانت تميل إلى تفسير الظواهر بأقل عددٍ من العوامل، مع المحافظة على وضوح العلاقة بين العامل والمفعول.

الدليل الرابع: أنَّ الفصل بين العامل والمفعول لا يمنع العمل

احتجَّ الكوفيون على البصريين بأنَّه لو كان الفعل وحده عاملاً في المفعول به لوجب أن يتصل به مباشرة، فلما جاز الفصل بينهما بالفاعل دلَّ ذلك - في نظرهم - على أنَّ الفعل ليس مستقلاً بالعمل (الأنباري، ص 67)، غير أنَّ البصريين يرون أنَّ هذا الاعتراض مبنيٌّ على مساواة العملية بالمجاورة اللفظية، وهي مساواة غير لازمة؛ لأنَّ العمل النحوي يقوم على العلاقة المعنوية بين العامل والمفعول، لا على الاتصال المكاني فقط. ففي قولنا: "كتب الطالبُ الدرس"، لم يمنع وجود الفاعل بين الفعل والمفعول من استمرار أثر الفعل في المفعول؛ لأنَّ الفاعل جزءٌ من تركيب الجملة، وليس عنصراً أجنباً يقطع العلاقة بين العامل ومفعوله. ومن ثمَّ فإنَّ الفصل لا يُبطل العمل، كما أنَّ القرب اللفظي لا يثبت العاملية؛ فالمعيار هو ثبوت التأثير في الاستعمال العربي. تحليل موقف البصريين:

تكشف أدلة البصريين عن أنَّ مذهبهم قائمٌ على التمييز بين الارتباط التركيبي والعمل الإعرابي؛ فليس كلُّ عنصرٍ له دورٌ في بناء الجملة يكون بالضرورة عاملاً في غيره. فالفاعل عنصرٌ لا غنى عنه في اكتمال الإسناد، لكنه لا يشارك الفعل في إحداث النصب.

ويتبين من تحليل موقف البصريين أنَّ قوة المذهب البصري تظهر في ضبط مفهوم العامل؛ إذ جعلوا العملية مرتبطة بالقدرة على إحداث العلامة الإعرابية، لا بمجرد المشاركة في بناء المعنى. وهذا التفريق يمنع توسُّع مفهوم العامل حتى يشمل كلَّ العلاقات الموجودة داخل الجملة. ومع ذلك فإنَّ اعتراض الكوفيين يكشف عن جانب مهمٍّ في تحليل الجملة العربية؛ وهو أنَّ الفعل لا يعمل في بيئة منفصلة عن بقية عناصر التركيب، بل داخل نظام تتفاعل فيه العلاقات الدلالية والنحوية. غير أنَّ هذا الجانب يظل متعلقاً بتفسير بنية الجملة، لا بإثبات عاملٍ جديدٍ في المفعول به.

خامساً: الموازنة بين مذهبي البصريين والكوفيين في عامل نصب المفعول به ومناقشة أصول الخلاف

بعد عرض مذهبي البصريين والكوفيين في تحديد العامل الناصب للمفعول به، يتبين أنَّ جوهر الخلاف بين المدرستين لم يكن منصباً على إثبات الحكم الإعرابي؛ إذ لم يختلف النحاة في أنَّ الاسم الواقع عليه فعل الفاعل يكون منصوباً، وإنما دار الخلاف حول تفسير الجهة التي صدر عنها هذا الأثر الإعرابي، وتحديد مفهوم العامل وحدود علاقته بعناصر التركيب. فالبصريون انطلقوا من أصلٍ منهجيٍّ يقوم على ضبط مفهوم العمل، وربط الأثر الإعرابي بعاملٍ محددٍ يمكن نسبة التأثير إليه؛ ولذلك جعلوا الفعل المتعدي هو العامل في نصب المفعول به، لأنَّ التعدية معنى قائمٌ في الفعل نفسه، فهو الذي يقتضي تجاوز الحدث من الفاعل إلى المفعول، كما أنَّه العامل في رفع الفاعل من جهة الإسناد. أما الكوفيون فقد نظروا إلى المسألة من زاوية مختلفة؛ إذ لم يفسلوا بين الفعل والفاعل عند تفسير حدوث العمل، انطلاقاً من ملاحظتهم قوة الصلة بين الطرفين في بناء الجملة العربية، ولا سيما أنَّ الفعل لا يتمُّ معناه إلا بفاعله، وأنَّ كثيراً من الظواهر الصرفية تشير إلى شدة اتصال الفعل بالفاعل، مثل اتصال ضمائر الرفع به، ولحوق علامات التأنيث له.

غير أنَّ الباحثة ترى أنَّ موضع النظر في الخلاف لا ينبغي أن يكون في إثبات قوة العلاقة بين الفعل والفاعل؛ فهذه العلاقة أمرٌ لا ينكره أحدٌ من الفريقين. وإنما الإشكال الحقيقي يكمن في الانتقال من إثبات الترابط التركيبي إلى إثبات المشاركة في العمل الإعرابي؛ لأنَّ المجالين مختلفان؛ فالأول يتعلق ببناء المعنى وانتظام عناصر الجملة، والثاني يتعلق بإحداث العلامة الإعرابية. وعلى هذا الأساس فإنَّ أدلة الكوفيين، على أهميتها في الكشف عن طبيعة النظام التركيبي العربي، لا تنهض وحدها لإثبات أنَّ الفاعل عاملٌ في نصب المفعول به؛ إذ إنَّ اتصال الفاعل بالفعل، أو تأثيره في بعض الخصائص الصرفية للفعل، يدلُّ على قوة الارتباط بينهما، لكنه لا يدلُّ بالضرورة على مشاركته في صناعة الحكم الإعرابي. ومن هنا تميزُّ الباحثة بين مستويين من التحليل:

الأول: مستوى العمل الإعرابي، وهو المستوى الذي يبحث في العنصر الذي أحدث علامة النصب، وفيه يظهر الفعل المتعدي بوصفه العامل المباشر في المفعول به.

والثاني: مستوى البناء التركيبي والدلالي، وهو المستوى الذي يبحث في اكتمال معنى الجملة وتفاعلي عناصرها، وفيه تظهر أهمية ملاحظة الكوفيين لعلاقة الفعل بالفاعل. وبذلك لا يكون الترجيح لمذهب البصريين إلغاء للرؤية الكوفية، وإنما هو تحديدٌ لمجال كل رؤية؛ فالبصريون أصابوا في تحديد العامل من جهة الصناعة النحوية، والكوفيون أصابوا في التنبيه إلى أن العمل لا يفهم بمعزل عن السياق التركيبي الذي يحتضنه.

ويمثل الجمع بين هذين المستويين مدخلاً منهجياً لإعادة قراءة الخلاف النحوي؛ لأنه ينقل المسألة من سؤال ثنائي: هل العامل الفعل أم الفعل والفاعل؟ إلى سؤال أعمق هل نتحدث عن مصدر العلامة الإعرابية أم عن شبكة العلاقات التي تُنشئ المعنى في الجملة؟ وبناءً على هذا التفريق يمكن فهم الخلاف بين المدرستين على أنه اختلاف في زاوية النظر لا اختلاف في حقيقة الظاهرة؛ فالفعل عند البصريين هو العامل الصناعي في نصب المفعول به، بينما يمثل اجتماع الفعل والفاعل عند الكوفيين وحدة تركيبية تفسر اكتمال الحدث وانتظام الجملة.

سادساً: التطبيق القرآني وأثره في اختبار مذهبي البصريين والكوفيين في عامل نصب المفعول به

لا يكتمل النظر في مسألة عامل نصب المفعول به بالوقوف عند حدود التأصيل النظري للخلاف، بل لا بد من اختبار أصول الفريقين في ضوء التطبيق اللغوي؛ لأن النص العربي الفصحى هو المجال الذي تتجلى فيه حقيقة العمل النحوي، وتظهر قدرة كل مذهب على تفسير الظاهرة. ويُعد القرآن الكريم أعلى نصوص العربية فصاحة واحتجاجاً، ولذلك فإن تتبع التراكيب القرآنية التي اشتملت على أفعال متعدية ومفاعيل بها يكشف عن طبيعة العلاقة بين الفعل والمفعول، ويعين على تحديد الجهة التي يُنسب إليها أثر النصب. وبالنظر في الاستعمال القرآني يظهر أن الفعل المتعدي يحمل في ذاته خاصية التعدية، وأن المفعول به يتعلق بالفعل من جهة وقوع الحدث عليه، في حين يبقى الفاعل عنصراً مرتبطاً بالإسناد وبيان صاحب الفعل. وهذا ينسجم مع الأصل الذي قرره البصريون من أن الفعل هو العامل في نصب المفعول به.

المثال الأول: قوله تعالى:

﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: 32]. في هذا التركيب القرآني يظهر الفعل خلق متعدياً إلى مفعول به، وهو (السموات)، وقد وقع النصب عليه بسبب تعلقه بالفعل الذي تضمن معنى الإيجاد والإنشاء. أما لفظ الجلالة (الله) فهو الفاعل المرفوع الذي أُسند إليه الفعل، ووظيفته بيان صاحب الحدث، لا إحداث العلامة الإعرابية في المفعول. ويؤكد هذا أن قدرة الفعل على التعدية لا تتغير بتغير الفاعل؛ فنقول: خلق الله السماوات، وخلق الإنسان الشيء، وخلق الخالق المخلوقات، فالفعل في جميع هذه التراكيب يحتفظ بقدرته على التعدية، مما يدل على أن مصدر النصب مرتبط بالفعل لا بالفاعل. ومن هنا يظهر أن التطبيق القرآني يؤيد التمييز البصري بين وظيفة الفاعل ووظيفة العامل؛ فالفاعل يحدد من قام بالفعل، أما الفعل فيحمل خاصية التعدية التي أحدثت تعلق المفعول به (الفراء، ص 190).

المثال الثاني: قوله تعالى:

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: 125]. يُعد هذا التركيب من التراكيب التي يظهر فيها أثر الفعل المتعدي بوضوح؛ فالفعل (اتخذ) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، ولذلك نصب:

- إبراهيم: مفعولاً به أولاً.
- خليلًا: مفعولاً به ثانياً.

والذي اقتضى هذا التعدد هو معنى الفعل نفسه؛ لأن فعل الاتخاذ يتضمن معنى التصيير والجعل، ولذلك يحتاج إلى ما يقع عليه هذا المعنى. أما الفاعل (الله) فمع أهميته في بناء الإسناد لا يظهر له أثر مستقل في إحداث نصب المفعولين؛ إذ إن تغيير الفاعل لا يغير طبيعة الفعل من جهة التعدية (الفراء، ص 290).

ويكشف هذا المثال عن أن العامل لا يبحث عنه في مجرد وجود عناصر الجملة، وإنما في العنصر الذي يحمل خاصية العمل، وهو هنا الفعل بما يتضمنه من معنى التعدية.

المثال الثالث: قوله تعالى:

﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [البقرة: 22]. يتضح في هذا التركيب أن الفعل (أنزل) هو مركز التأثير؛ إذ نصب المفعول به (ماء) لما يحمله من معنى الانتقال من جهة إلى جهة. واللافت في هذا المثال أن الفاعل لم يظهر ظهوراً لفظياً، بل هو ضمير مستتر تقديره: (هو)، ومع ذلك تحقق النصب في المفعول به، مما يدل على أن العالمية لا تتوقف على ظهور الفاعل في التركيب. ويُعد هذا من الشواهد المهمة في ترجيح مذهب البصريين؛ لأن استمرار أثر النصب مع استتار الفاعل يدل على أن الفعل هو الأصل في إحداث هذا الأثر (الفراء، ص 30).

تحليل للتطبيق القرآني:

تكشف هذه النماذج القرآنية أن الفعل المتعدي يمثل المحور الأساس في علاقة العامل بالمفعول به؛ فهو الذي يحمل معنى الحدث المتجاوز للفاعل إلى غيره، ومن ثم يستحق أن يكون مصدر النصب من جهة الصناعة النحوية. وفي المقابل فإن هذه التطبيقات لا تبطل ملاحظة الكوفيين حول قوة الارتباط بين الفعل والفاعل؛ فالفاعل جزء أصيل من البنية الدلالية للجملة، ولا يمكن فهم الحدث إلا بإسناده إلى من قام به. غير أن هذا الدور يختلف عن دور العامل الإعرابي. ومن هنا تقترح الباحثة التمييز بين نوعين من العلاقات:

- العلاقة العالمية: وهي العلاقة التي ينتج عنها الأثر الإعرابي، ويمثلها الفعل المتعدي في نصبه للمفعول به.

- العلاقة التركيبية الدلالية: وهي العلاقة التي تربط عناصر الجملة بعضها ببعض من أجل اكتمال المعنى، ويمثلها ارتباط الفعل بالفاعل. وهذا يثبت التطبيق القرآني أن الفعل هو العامل في نصب المفعول به، مع بقاء القيمة العلمية لملاحظة الكوفيين في بيان ترابط عناصر الجملة العربية.

سابعاً: الترجيح النهائي للباحثة وصياغة الرؤية المنهجية في مسألة عامل نصب المفعول به

بعد عرض مذهبي البصريين والكوفيين، وتحليل أصول الاحتجاج عند كل فريق، والنظر في التطبيقات القرآنية التي تكشف عن طبيعة العلاقة بين الفعل والمفعول به، يتضح أن الخلاف في عامل نصب المفعول به لا يعود إلى اختلاف في الحكم الإعرابي نفسه؛ إذ اتفق النحاة على أن المفعول به منصوب، وإنما دار الخلاف حول تفسير مصدر هذا النصب، وتحديد مفهوم العامل وحدوده داخل النظام النحوي.

ومن خلال تحليل أصول المذهب البصري يتبين أن قوته تظهر في ضبط مفهوم العامل وتحديد وظيفته؛ إذ لم يجعلوا كل علاقة موجودة بين عناصر الجملة سبباً في إحداث الإعراب، وإنما فرقوا بين العلاقات التي تنشئ المعنى والعلاقات التي تنتج العلامة الإعرابية. فالفعل عندهم هو العامل في نصب المفعول به؛ لأنه يتضمن معنى التعدي، وهو الذي يقتضي انتقال أثر الحدث من الفاعل إلى المفعول. أما مذهب الكوفيين فإنه يكشف عن وعي واضح بوحدة البناء التركيبي للجملة العربية؛ إذ أدركوا أن الفعل لا يعمل في فراغ، وإنما يقع داخل تركيب يقوم على علاقة الإسناد بين فعلي وفاعلي ومفعولي. ولذلك جعلوا الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد في تفسير العمل. غير أن الباحثة ترى أن موضع المراجعة في المذهب الكوفي هو انتقاله من إثبات قوة العلاقة بين الفعل والفاعل إلى إثبات اشتراك الفاعل في العمل الإعرابي؛ لأن قوة الارتباط بين عناصر الجملة لا تستلزم بالضرورة أن تكون جميع هذه العناصر عوامل في الإعراب. فالفعل والفاعل يشتركان في بناء الحدث من جهة المعنى؛ فالفعل يدل على الحدث، والفاعل يدل على صاحبه، ولا يكتمل التصور الدلالي للجملة إلا بهما، ولكن هذا الاشتراك في بناء المعنى يختلف عن الاشتراك في إحداث العلامة الإعرابية. فالعامل هو من يحدث الأثر الإعرابي، لا من يشارك في تكوين الصورة الدلالية للجملة فقط.

ومن هنا تقترح الباحثة إعادة قراءة الخلاف في ضوء مستويين متكاملين:

المستوى الأول: مستوى الصناعة النحوية والعامل الإعرابي.

حيث يكون الفعل المتعدي هو العامل في نصب المفعول به؛ لأن التعدي خاصية كامنة في الفعل، ولأن الاستعمال العربي يدل على ثبات قدرة الفعل على العمل مع اختلاف الفاعلين أو استتارهم.

المستوى الثاني: مستوى البناء التركيبي والدلالي.

وفيه تظهر قيمة ملاحظة الكوفيين؛ إذ إن الفعل والفاعل يمثلان معاً أساس تكوين الحدث في الجملة، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر عند دراسة المعنى والسياق. وبناءً على هذا التقسيم لا يكون الترجيح لمذهب البصريين إلغاءً للمذهب الكوفي، وإنما تحديداً لمجال صحته؛ فالبصريون أصابوا في تفسير مصدر العلامة الإعرابية، والكوفيون أصابوا في لفث النظر إلى الجانب التركيبي الذي يحيط بالعامل.

ويكشف هذا الجمع بين الرؤيتين عن إضافة منهجية في دراسة الخلاف النحوي؛ لأنه يخرج المسألة من إطار المفاضلة بين قولين إلى الكشف عن اختلاف مستويات التحليل. فالسؤال البصري كان: ما العنصر الذي أحدث النصب؟ فجاء الجواب: الفعل. أما السؤال الكوفي فكان أقرب إلى: ما العناصر التي يتكامل بها الحدث داخل الجملة؟ فجاء الجواب: الفعل والفاعل معاً. وعليه ترجح الباحثة أن الفعل المتعدي هو العامل الإعرابي في نصب المفعول به، وأن الفاعل ليس عاملاً فيه، وإن كان عنصراً أساسياً في بناء الجملة وإتمام معناها. ويؤيد ذلك أن أثر النصب يبقى قائماً مع اختلاف الفاعل، بل ومع عدم ظهوره في التركيب، مما يدل على استقلال الفعل بالعمل.

الخاتمة:

بعد استكمال دراسة عامل نصب المفعول به، يمكن إجمال أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يأتي:

1. إن الخلاف بين البصريين والكوفيين في عامل نصب المفعول به ليس خلافاً في إثبات الظاهرة الإعرابية، وإنما هو خلافاً في تفسير مصدر العمل وآلية حدوثه.
2. إن مذهب البصريين يقوم على أصل منهجي واضح، وهو ربط العمل الإعرابي بالعامل المؤثر مباشرة؛ ولذلك جعلوا الفعل المتعدي هو العامل في نصب المفعول به.
3. إن سيووية وإن لم يقدم صياغة نظرية مستقلة لمسألة العامل في المفعول به، فإن بناءه يدل على ربط التعدي بالفعل نفسه، وهو الأساس الذي قام عليه المذهب البصري.
4. إن المبرر تابع هذا الأصل حين جعل الأفعال أصلاً في العمل، وربط تعدي الفعل بما يحمله من معنى يقتضي تجاوز الحدث إلى المفعول.
5. إن مذهب الكوفيين يكشف عن ملاحظة دقيقة تتعلق بقوة الترابط بين الفعل والفاعل، غير أن هذا الترابط لا يكفي وحده لإثبات مشاركة الفاعل في العمل الإعرابي.
6. إن أدلة الكوفيين، مثل اتصال ضمائر الرفع بالفعل ولحوق علامات التانيث به، تدل على قوة العلاقة بين الفعل والفاعل من الجانب التركيبي والصرفي، لا على العاملة بالضرورة.
7. إن التطبيق القرآني يؤكد أن الفعل المتعدي هو مركز التعدي ومصدر نصب المفعول به؛ إذ يستمر أثره مع اختلاف الفاعلين أو استتارهم.

8. إنَّ الباحثة تقترح التمييز بين مفهومين كثيراً ما اختلطاً في دراسة الخلاف:
 - العامل الإعرابي: وهو مصدر العلامة الإعرابية، ويمثله الفعل في هذه المسألة .
 - العلاقة التركيبية: وهي شبكة الروابط التي تنتظم بها عناصر الجملة، ويمثلها ارتباط الفعل بالفاعل والمفعول.
9. إنَّ هذا التمييز يكشف أنَّ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ليس دائماً خلافاً حول الحكم، بل قد يكون خلافاً حول مستوى التحليل وطريقة تفسير الظاهرة.
10. إنَّ الجمع بين الرؤيتين يقدم فهماً أكثر شمولاً للجملة العربية؛ فالفعل يستقل بالعمل الإعرابي، بينما يشترك الفعل والفاعل في بناء المعنى والدلالة.

المراجع:

القرآن الكريم.

- إبراهيم، مصطفى. (2012). *إحياء النحو*. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د.ط.
- ابن جني. (2015). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط1، ج3.
- ابن زكريا، أحمد بن فارس (د.ت). *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، د.ط.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، ج1.
- الأندلسي، أبو حيان. (2011). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. دار الكتب العلمية، ط1، ج2.
- الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام. (2020). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. المكتبة العصرية، د.ط.
- الجرجاني، الشريف. (1413هـ). *معجم التعريفات*. تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د.ط.
- الحموز، عبد الفتاح. (1997). *الكوفيون*. دار عمار، ط1.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، ج1.
- ضيف، شوقي. (1119). *المدارس النحوية*. دار المعارف، ط7.
- الطويل، السيد رزق. (1985). *الخلاف بين النحويين*. المكتبة الفيصلية، ط1.
- العسكري، أبو البقاء. (1219). *مسائل خلافة في النحو*، مكتبة الأدب، د.ط.
- العسكري، أبو البقاء. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. دار الغرب الإسلامي، ط1.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي. *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، ج2.
- القرطبي، ابن مضاء. (1979). *الرد على النحاة*. دار الاعتصام، ط1.
- المبرد. (1994). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط3، ج1.